

النظام العراقي يرمم صفوفه قبل استئناف الانتفاضة الشعبية

توافق ضمني أميركي إيراني يفتح الطريق لحكومة الكاظمي



امتحان الشارع في انتظار رئيس الوزراء المكلف

“تحتاج إلى استقرار سياسي وحكومي“. وتنتظر الكاظمي في الفترة الوجيزة التي سيقود خلالها السلطة التنفيذية التي العراق قبل إجراء انتخابات مبكرة، مهمات في غاية الصعوبة وتتجاوز قدراته والوسائل المتاحة له. ورغم رفعه سقف الوعود عاليا وحديثه عن تحقيق مصلحة العراق بعيدا عن التجاذبات الخارجية، وكذلك عن ضبط فوضى السلاح وحصره بيد الدولة، فإن أمل حدوث تحسن في أوضاع البلد في عهده بشكل يغير موقف الشارع من النظام القائم، يبدو ضئيلا إلى أبعد حد.

**الفعاليات المؤيدة
لانتفاضة تراقب خطوات
تشكيل الحكومة وتستعد
لاستئناف الاحتجاج بمجرد
أن يصبح ذلك ممكنا**

وتقول مصادر عراقية مطلعة إن الفعاليات المدنية والديمقراطية المؤيدة للانتفاضة العراقية تراقب خطوات تشكيل الحكومة الجديدة بدقة، وتستعد للإيدان باستئناف حركة الاحتجاج العارمة بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا، في إشارة إلى زوال العوائق التي فرضتها جائحة كورونا.

ذاته القول إن “أعضاء مجلس النواب سيعقدون جلستهم في القاعة الكبرى بمقر البرلمان) وسيجلسون متباعدين عن بعضهم البعض للتصويت.. ولا يمكن التحجج أو التعذر بكوننا أو غيره“. أما سناء الموسوي، عضو مجلس النواب، فقالت إن “وضع العراق لا يحتمل أزمات أكثر من الموجودة في الوقت الحالي، ولا بد للقوى السياسية أن تحسم أمرها باتجاه إجراء انتخابات مبكرة“.

وأضافت أن على “رئيس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي المضي بتشكيل الحكومة، والبدء بمشروع النهوض بالواقع الاقتصادي والسياسي والخدمي والتعليمي والصحي في البلد، رغم أن هناك قوى سياسية تحفظت على تكليفه“. وطالب النائب عن تحالف سائرون جواد حمدان رئيس الوزراء المكلف بتقديم برامج مقتضية وفعالة في هذه المرحلة ومختلفة عن برامج الحكومات السابقة ويتجاوز فيها النمطية. ودعا الكتل السياسية إلى أن تكون على قدر عال من المسؤولية وإقرار كل قوانين النزاهة والقوانين الأخلاقية التي ما زالت تطويها روف المجلس.

وقال النائب عباس عليوي إن “المهمة ليست سهلة أمام الحكومة المقبلة، وتحتاج إلى تكاتف الجميع من أجل تجاوز الأزمة وتحقيق مطالب المظالمين“. معتبرا أن كثرة المشكلات

أما ثاني العوامل الداعمة لنجاح الكاظمي في تشكيل حكومة جديدة، فيعزوه المراقبون إلى عودته المتوقعة التلقائي والضمني بين الولايات المتحدة وإيران بشأن الملف العراقي، حيث تتنافس الغريمتان بشدة على النفوذ في العراق وتختصمان على العديد من التفاصيل، لكنهما تتوافقان على الحفاظ على استمرارية النظام الذي ولد بفعل التوافق ذاته، وبشكل استمراره مصلحة لكتليهما تتمثل أساسا في إضعاف البلد ذي المقدرات الكبيرة ومنعه من تشكيل قوة إقليمية.

وكدليل على بروز ذلك التوافق مجددا، رصدت مصادر سياسية عراقية تطابقا في موقفى الولايات المتحدة وإيران بشأن تكليف الكاظمي بتشكيل الحكومة العراقية، حتى أنهما استخدمتا عبارات مقاربة في التعليق على تكليفه تدور في مجملها على الترحيب بالخطوة والتعقيب عليها بجملة من الاشتراطات التي كانت قد انطلقت في أكتوبر الماضي وفشلت السلطات في وقفها بكل الطرق وأشدّها عنفا ودموية، الأمر الذي شكّل أكبر تحدٍّ للنظام القائم منذ سنة 2003.

وعليا لم يحدث في العراق أي تحسن في الأوضاع العامة بما من شأنه أن يغير رأي الشارع في تجربة الحكم الفاشلة الجارية منذ 17 سنة، ما يجعل عودة الانتفاضة بزخم جديد بعد زوال خطر كورونا، أمرا شبه مؤكد.

الهدوء القسري والمؤقت الذي فرضته جائحة كورونا على الشارع العراقي، يمنح نظام المحاصصة فرصة إعادة تنظيم صفوفه وترميم جداره الذي تداعى أمام قوة الانتفاضة الشعبية التي انطلقت خريف العام الماضي ولم تنجح أكثر الأساليب شدة وعفا في وقفها. وذلك ما يفسر التوافق المفاجئ لطيف وأوسع من فرقاء العملية السياسية على شخص مصطفى الكاظمي المرشح الجديد لتشكيل الحكومة، وهو توافق يمتد، على ما يبدو، ليشمل واشنطن وطهران اللتين وقتنا وراء تأسيس النظام نفسه وتجمعهما مصلحة ضمانة حمايته من السقوط رغم كل ما بينهما من تنافس حاد وخصومات شديدة.

بغداد - تسير عملية تشكيل حكومة عراقية جديدة تملا الفراغ الذي خلفته استقالة حكومة عادل عبدالمهدي، بسرعة وسلاسة لم تكونا متوقعين قبل أسابيع قليلة عندما ظهرت عوائق كثيرة حالت دون توافق الأطراف المشاركة في العملية السياسية على خليفة لعبدالمهدي، ما أدى إلى سقوط مرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء هما محمد توفيق علاوي وعدنان الزفري، قبل أن يتم فتح الطريق بشكل مفاجئ لتكليف مرشح جديد هو مصطفى الكاظمي.

ورجّح برلمانيون عراقيون أن يقدم الكاظمي تشكيلة الحكومة الجديدة قبل حلول شهر رمضان بعد أقل من أسبوعين.

ورأى متابعون للشأن العراقي أن وراء السلاسة التي رافقت تكليف الكاظمي تشكيل حكومة جديدة من قبل الرئيس العراقي برهم صالح، عاملين رئيسيين، أولهما رغبة فرقاء العملية السياسية في ترميم صفوف النظام وإبعاد شبح السقوط عنه بأسرع وقت ممكن، وذلك باستغلال حالة الهدوء القسري في الشارع بفعل جائحة كورونا التي أوقفت الانتفاضة الشعبية العارمة التي كانت قد انطلقت في أكتوبر الماضي وفشلت السلطات في وقفها بكل الطرق وأشدّها عنفا ودموية، الأمر الذي شكّل أكبر تحدٍّ للنظام القائم منذ سنة 2003.

وعليا لم يحدث في العراق أي تحسن في الأوضاع العامة بما من شأنه أن يغير رأي الشارع في تجربة الحكم الفاشلة الجارية منذ 17 سنة، ما يجعل عودة الانتفاضة بزخم جديد بعد زوال خطر كورونا، أمرا شبه مؤكد.

حماية إماراتية خاصة للمعوقين من كورونا

ومن جهتها قالت وكالة الأنباء الإماراتية “وام“ إن إطلاق البرنامج المذكور جاء “استكمالا لجهود دولة الإمارات الاحترافية والوقائية الهادفة إلى تعزيز السلامة والصحة العامة في المجتمع“، واصفة الخطوة بالمساندة والمكتملة “الجهود مراكز المسج من المركبة المكشفت عن الفيروس المستجد ومراكز الفحص المعتمدة على مستوى الدولة“.

ويستهدف البرنامج الجديد الفئات المجتمعية من ذوي الاحتياجات الخاصة “غير القادرين على الوصول بسهولة إلى مراكز الفحص خصوصا من لا يستطيع الحركة بشكل طبيعي أو من غير القادرين على التعبير أو يعانون من صعوبة التواصل مع الآخرين“.

ويوجه الشيخ محمد بن زايد بعمل جدول زمني وحصر الحالات بالتنسيق مع الوزارات المعنية والبدء بعملية المسح لإنهاء البرنامج في غضون 30 يوما من بدء التنفيذ.

وستقوم الفرق المختصة من الجهات المعنية بتنفيذ البرنامج “بإفضل المعايير العالمية المعتمدة وبرتوكولات منظمة الصحة العالمية، إلى جانب تقديم المشورة الصحية والوقائية لكل من يحتاجها“.

أبوظبي - حرصت دولة الإمارات على أن تشمل “أصحاب الهمم“ (مصطلح محلي يعبر به عن ذوي الاحتياجات الخاصة)، بالإجراءات الصحية الاستثنائية التي تم اتخاذها بهدف محاصرة فيروس كورونا والحد من انتشاره بين السكان.

وأعلن الأحد عن إطلاق الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي لـ”البرنامج الوطني للفحص المنزلي لأصحاب الهمم من المواطنين والمقيمين“.

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

وقال الشيخ محمد بن زايد بمناسبة إطلاق البرنامج “نستكمل به جهود الإمارات الاحترافية والوقائية لمواجهة انتشار فيروس كورونا“، مضيفا تفريده عبر حسابه في تويتر “أصحاب الهمم لهم دورهم في البناء والتنمية وياذن الله نسعى إلى توفير أقصى درجات الوقاية والصحة لمجتمع الإمارات بكل أطيافه“.

الإمارات تدرس إجراءات جديدة ضد الدول الراضة لاستعادة رعاياها الراغبين في المغادرة

البلد والقائم على التفتّح والاعتدال وعدم التمييز بين الشعوب على أسس الانتماء العرقي والديني والطائفي. وحرصت الإمارات على مواصلة حسن معاملة الوافدين خلال جائحة كورونا ووفرت لهم سبل الإقامة المريحة ووسائل الحماية من الوباء، كما اتاحت للراغبين في المغادرة بسبب تعذر مواصلة العمل، فرصة العودة إلى بلدانهم بأسر السبل.

وأطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين الإماراتية، لهذا الغرض، بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي وهيئة الطيران المدني والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث مبادرة تحمل عنوان “الإجازة المبكرة“.

وتقوم المبادرة على تمكين من يرغب من المقيمين العاملين في القطاع الخاص من العودة إلى بلدانهم خلال فترة الإجراءات الاحترازية المتخذة على مستوى الدولة للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا، وذلك من خلال تقديم مواعيد إجازاتهم السنوية أو التنازل مع المنشآت العاملة لديها على منحهم إجازة من دون أجر.

وإزاء عدم تجاوب عدد من البلدان المصدرة للعمال إلى دولة الإمارات أعلنت الأخيرة عن إجراءاتها الجديدة.

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية “وام“ عن المصدر في وزارة الموارد البشرية والتوطين، تشديده على “ضرورة أن تتحمل الدول المرسله للمرسلة للمعاملة ومسؤولياتها حيال رعاياها العاملين في دولة الإمارات والذين يرغبون بالعودة إلى بلدانهم وذلك من خلال المبادرة الإنسانية التي أطلقتها الوزارة مؤخرا“.

لأبوظبي - لوّحت السلطات الإماراتية بإمكانية لجوبها إلى إجراءات من جانب واحد إزاء الدول غير المتجاوبة، مع الإجراءات المبرمة التي اتخذتها دولة الإمارات، بهدف التيسير على العمال الوافدين المشتغلين في القطاع الخاص والراغبين في العودة إلى بلدانهم بسبب الظروف الطارئة التي فرضتها جائحة كورونا على مختلف بلدان العالم.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الموارد البشرية والتوطين “إن الوزارة تدرس خيارات عدة تعيد بموجبها شكل التعاون والعلاقة في مجال العمل مع الدول المرسله للعمال التي ترفض استقبال رعاياها العاملين في القطاع الخاص في الدولة والذين يرغبون في العودة إلى بلدانهم سواء بانتهاء علاقة العمل أو الخروج في إجازة مبكرة“.

وأوضح المصدر أن خطوة الوزارة جاءت بعد عدم تجاوب عدد من الدول في استقبال رعاياها العاملين في الدولة الذين تقدموا بطلبات للعودة إلى بلدانهم في ظل الظروف الراهنة.

وأوضح ذات المصدر “أن من بين الخيارات التي تتم دراستها حاليا إيقاف العمل بمذكرات التفاهم المبرمة بين وزارة الموارد البشرية والتوطين والجهات المعنية في الدول غير المتجاوبة، فضلا عن وضع قيود مستقبلية صارمة على استخدام العمالة من هذه الدول من بينها تطبيق نظام الكوتا في عمليات الاستقدام“.

وتجلب الحيوية الاقتصادية والأوضاع المالية الجيدة لدولة الإمارات أعدادا كبيرة من العمال الوافدين الذين يمتنعون هناك بأوضاع مريحة ويستفيدون من النموذج المطبق في

تنافس الحوثيين والشريعة على استثمار هدنة التحالف العربي في اليمن

وممارسة ضغوط لإجبار الأطراف السياسية على الجلوس إلى طاولة المشاورات، الأمر الذي دفع الجماعة الحوثية لتكثيف نشاطها العسكري وإسقاط الجوف ونهم وتضييق الخناق على سارب، بالتزامن مع إعداد رؤية سياسية حوثية لتقديمها كوثيقة للحل السياسي. وحذّر مراقبون يمنيون من استمرار سياسة الإرباك المتعمد التي تنتهجها قيادات الجوف في الحكومة محسوبة على التيار القطري ما زالت تعمل على فتح جبهات جديدة داخل معسكر الشريعة، لتمنح المزيد من المكاسب العسكرية والسياسية للحوثيين.

وكشفت مصادر سياسية في وقت سابق لـ”العرب“ عن حالة استياء في دول التحالف من طريقة تعاطي الحكومة الشريعة مع اتفاق الرياض بين الشريعة والمجلس الانتقالي الجنوبي بعد مضي ستة أشهر من التوقيع عليه، في ظل مؤشرات متزايدة على دفع تيار قطر داخل الشريعة نحو تفجير الوضع العسكري ما يفسر الحملة الإعلامية من قبل ناشطي الإخوان في اليمن للتشويش على عملية وقف إطلاق النار والتحريض على خرقها.

وأطلق الحوثيون منذ إعلان التحالف العربي عن وقف إطلاق النار ما لا يقل عن أربعة صواريخ باليستية باتجاه مدينة سارب، في الوقت الذي تشتدّ المواجهات في محيط المدينة في صروح الجوف.

**محاولات حوثية لاستغلال
الضغوط الدولية لوقف
الحرب واستثمار ارتباك
الشريعة لتحقيق المزيد من
المكاسب العسكرية**

ويطمح الحوثيون إلى استغلال الضغوط الدولية والأممية لوقف الحرب في اليمن لدواع إنسانية وحالة الارتباك في الشريعة، لتحقيق المزيد من الإنجازات العسكرية على الأرض قبيل تحول الرغبات الدولية إلى أجدات ملزمة يتم تبنيها عن طريق مجلس الأمن الدولي. وكشفت مصادر دبلوماسية لـ”العرب“ عن وصول إشارات مبكرة للحوثيين على اعتراف المجتمع الدولي بإنهاء الحرب

والثوابت الوطنية“. وأدان البيان ما وصفه “استمرار تصعيد ميليشيا الحوثي لأعمالها العسكرية ورفضها الاستجابة لهذه المبادرة“.

وفي الجانب الآخر اتهم الحوثيون التحالف العربي بمواصلة التصعيد العسكري. وكتب الناطق باسم الوفد التفاوضي الحوثي ومهندس السياسة الخارجية للميليشيات الحوثية محمد عبدالسلام في تغريدة على تويتر قائلا إن هناك “تصعيدا جويا وبريا من قبل تحالف العدوان مع استمرار الحصار. وما أعلن من وقف إطلاق النار مجرد تدليس وتضليل على العالم“.

والمح عبدالسلام إلى رهانات الحوثيين الخفية على استغلال أزمة كورونا وتوجه العالم نحو وقف الحرب في اليمن لدواع إنسانية لتغيير الموقف الدولي ومرجعياته السياسية للملف اليمني. وتابع في تغريدته “لو كان ثمة توجه جاد وإرادة حقيقية نحو السلام لأصدر مجلس الأمن الدولي قرارا صريحا بإيقاف الحرب العنيفة ورفع الحصار الجائر لا أن يكتفي ببيان هزيل يجري فيه التحالف“.

عدن - تبادلت الحكومة اليمنية والحوثيين الاتهامات بحرق الهدنة، بالرغم من عدم إعلان الطرفين صراحة عن الالتزام بوقف إطلاق النار الذي أعلن عنه التحالف العربي بقيادة السعودية من طرف واحد.

واعتبرت مصادر سياسية أن الحكومة والحوثيين يسعون لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية قبل أن تتصاعد الضغوط الأممية والدولية لفرض آلية لوقف إطلاق النار وتوحيد الجهود في مواجهة وباء كورونا الذي أعلن عن تسجيل أول حالة للإصابة به في اليمن.

ورجحت وزارة الخارجية اليمنية بالبيان الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي تضمن مساندة المجلس للقرار الأحادي بوقف إطلاق النار لمدة أسبوعين من جانب التحالف العربي.

وقالت وزارة الخارجية اليمنية في بيان إن استجابة الشريعة لهذه المبادرة تأتي “تلبية لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لمواجهة تبعات انتشار فيروس كورونا ومن أجل التخفيف من معاناة الشعب اليمني وتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف عملية السلام وفقا للمرجعيات



مغادرة طوعية في كنف الأمان